



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

المؤتمر العام

الدورة السادسة والثلاثون
روما، 18-23 نوفمبر/تشرين الثاني 2009
حالة الأغذية والزراعة

بيان المحتويات

الفقرات

5-1	أولاً - مقدمة
7-6	ثانياً - اتجاهات الأمن الغذائي العالمي
10-8	ثالثاً - تطورات الأسعار الزراعية - شدة تقلب أسعار الأغذية الأساسية
13-11	رابعاً - الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية
15-14	خامساً - الآفاق المتوسطة الأجل لأسعار السلع الزراعية الدولية
22-16	سادساً - الإنتاج الزراعي
25-23	سابعاً - التجارة الزراعية
31-26	ثامناً - الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية وأثره على الأسواق الزراعية
36-32	تاسعاً - الاستنتاجات

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويُرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها. ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

أولاً - مقدمة

1 - في مؤتمر قمة مجموعة الثماني التي عُقدت في اليابان في يوليو/تموز 2008، أعرب قادة أكثر دول العالم تصنيحاً عن بالغ قلقهم "من أن الارتفاع الحاد في الأسعار العالمية للأغذية، المقرون بمشكلات توافر الأغذية في عدد من البلدان النامية، يهدد الأمن الغذائي العالمي." وأدت التأثيرات المدمرة الناجمة عن ارتفاع أسعار الأغذية إلى تفاقم اتجاه مقلق أصلاً هو ارتفاع أعداد ناقصي التغذية في مختلف أنحاء العالم، التي كانت مسجلة خلال السنوات السابقة.

2 - وقد جاءت الأزمة الناجمة عن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية لتعقبها بسرعة أشد أزمة مالية واقتصادية عالمية شوهدت في السنوات السبعين الأخيرة. وقد أصابت هاتان الأزميتان أجزاء كبيرة من العالم في آن واحد، بحيث دفعت بملايين إضافيين من البشر إلى الجوع ونقص التغذية. وأدى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود ارتفاعاً غير عادي لمدة أشهر، إلى جانب ضعف النشاط الاقتصادي، إلى بلوغ آليات التأقلم لدى كثير من الأسر المعيشية الفقيرة أقصى مدى لها، وذلك لأن تلك الأسر اضطرت إلى السحب مما تملكه من أصول (مالية أو مادية أو بشرية) في محاولة لتجنب حدوث تدنيات كبيرة في استهلاكها.

3 - وينطوي كل من آفاق الانتعاش من الأزمة الاقتصادية والتطورات في الأسواق الزراعية على أهمية بالغة بالنسبة لفقراء العالم وجياعه وبالنسبة لإمكانية التحرك صوب تحقيق تقدّم سريع ومستدام في الحد من الجوع. وفي حين أن مصادر الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية الذي حدث في الفترة 2006-2008 ما زالت كامنة، فإن آفاق الاقتصاد العالمي والأسواق الزراعية أصبحت غير مؤكدة بدرجة متزايدة. فالأسعار الحقيقية للطاقة ما زالت أعلى من مستويات اتجاهاتها، ومن الممكن أن يؤدي استئناف نمو الدخل في البلدان النامية إلى تجدّد الضغط السعودي على أسعار الأغذية. وتؤدي التكاليف المتعلقة بالاستهلاك ومتطلبات مزج الوقود، والإعانات، والحوافز الضريبية في كثير من البلدان إلى إدامة الطلب على المواد الأولية التي تُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي.

4 - وقد انخفضت أسعار السلع انخفاضاً كبيراً من الذروة التي كانت قد بلغت في منتصف عام 2008، ولكن معظمها ما زال عند مستويات اتجاهاته أو أعلى منها. والأخطر من ذلك أنه بينما انخفضت الأسعار التي تمثل المؤشرات الدولية، فإن أسعار السلع - وبخاصة أسعار بيع الأغذية بالقطاعي - داخل بلدان كثيرة كانت بطيئة في انخفاضها. ومع أن الزيادات في أسعار الأغذية بالنسبة للمستهلكين قد هدأت، فإن أسعار بيع الأغذية بالقطاعي لم تنخفض تماشياً مع انخفاض أسعار السلع. كذلك فإن كثرة من السياسات المختلفة التي تنفذها بلدان عديدة لحماية مستهلكيها المحليين من ارتفاع الأسعار، والتي يشكّل العديد منها مثبطاً لحدوث استجابة ممكنة على صعيد العرض، اتسمت ببطء إزالتها. وما زالت الشواغل على صعيد السياسات بشأن كيفية الحيلولة دون حدوث أزمة مستقبلاً في أسعار الأغذية مستمرة.

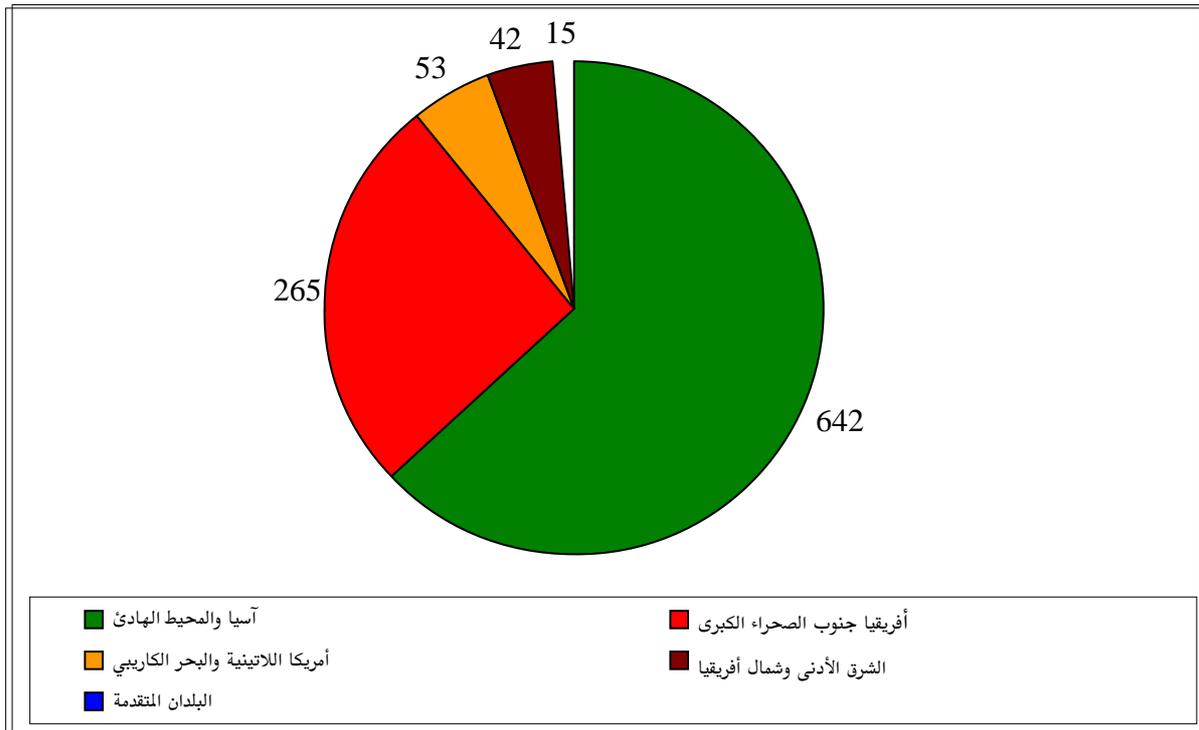
5 - وعدا عن المسألة الطاغية المتعلقة بتوقيت وسرعة الانتعاش من التراجع الاقتصادي الشديد، يبدو أن ثمة قضايا تنفرد بها الزراعة والأسواق الزراعية تبدو بالغة الأهمية أيضاً بالنسبة لمستقبل الزراعة والأمن الغذائي في العالم. ما هو

مدى كفاءة الأسواق العالمية والمحلية للأغذية في نقل إشارات الأسعار إلى المنتجين والمستهلكين؟ وهل سيؤدي استئناف نمو الاقتصاد العالمي إلى مرحلة متجددة من ارتفاع حاد في أسعار الأغذية؟ وما هي قدرة الزراعة العالمية على التوسُّع في مواجهة ارتفاع أسعار السلع الزراعية؟ وما هو مدى تشويه السياسات، التي نُفذت من أجل حماية المستهلكين المحليين من تأثير ارتفاع أسعار الأغذية، للأسعار الدولية، ومدى مفاقتها للمشكلة وإعاقتها لحدوث استجابة فعالة على صعيد العرض؟

ثانياً – اتجاهات الأمن الغذائي العالمي

6 - لقد تأثرت حالة الجوع ونقص التغذية في العالم تأثراً هائلاً بأزميتين متعاقبتين. فتقدير المنظمة الحالي لعدد ناقصي التغذية في العالم في عام 2008 هو 915 مليوناً، وهو أعلى عدد قُدِّر خلال العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، وإن كانت نسبة الجوع كنسبة مئوية من عدد سكان العالم ما زالت أدنى بكثير من نسبتهم في عام 1970. ولكن إسقاطات المنظمة المستندة إلى تحليل أجرته وزارة الزراعة الأمريكية تشير إلى حدوث زيادة في عدد ناقصي التغذية في العالم بحيث بلغ 1.02 مليار أثناء عام 2009. ويبيِّن التوزيع الإقليمي لهذا العدد في الشكل¹.

الشكل 1 - تقديرات المنظمة لعدد ناقصي التغذية في عام 2009، حسب الإقليم (بملايين الأشخاص)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2009

1 للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن اتجاهات نقص التغذية في العالم راجع منظمة الأغذية والزراعة، حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم، 2009.

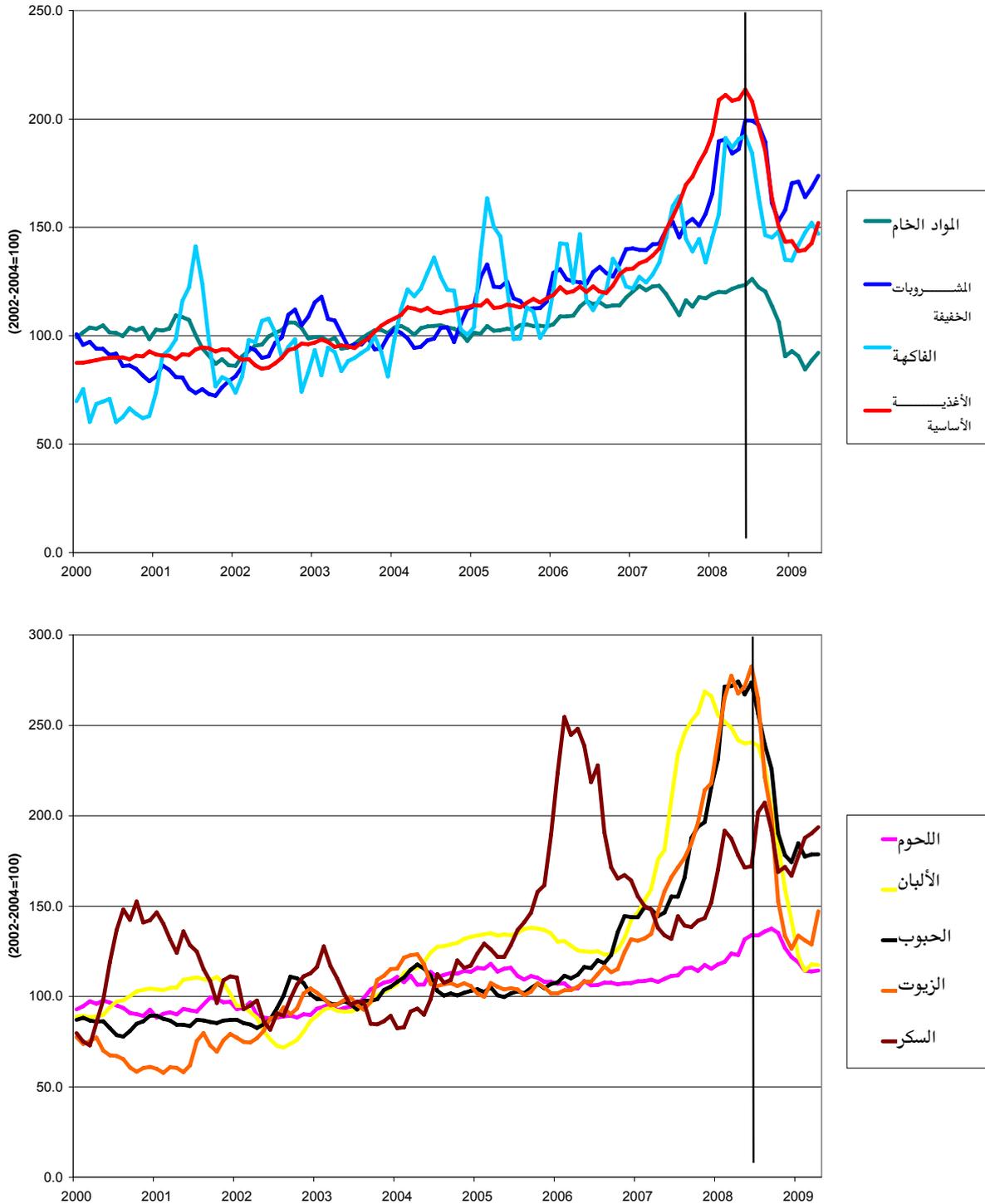
7 - وهذه الزيادة الحادة تأتي إلى جانب اتجاه سعودي مُقلق أصلاً في العدد المُقدَّر لناقصي التغذية، لوحظ خلال السنوات القليلة الماضية. وفي حقيقة الأمر كان عدد ناقصي التغذية قد انخفض انخفاضاً كبيراً إبان السبعينات والثمانينات وأوائل التسعينات، على الرغم من سرعة النمو السكاني، مع انخفاض نسبة ناقصي التغذية في البلدان النامية من الثلث في عام 1970 إلى أقل من 20 في المائة في التسعينات. ومنذ منتصف التسعينات، أخذ عدد ناقصي التغذية يتزايد، على الرغم من استمرار انخفاض نسبة ناقصي التغذية إلى 16 في المائة من عدد سكان البلدان النامية وإلى 13 في المائة من عدد سكان العالم في الفترة 2004-2006. وأدت الأزمة الأخيرة، من الناحية الأخرى، إلى حدوث زيادة لأول مرة منذ عقود في كل من العدد المطلق لناقصي التغذية ونسبتهم.

ثالثاً - تطورات الأسعار الزراعية - شدة تقلب أسعار الأغذية الأساسية

8 - لقد انخفضت الأسعار الدولية للسلع الغذائية نوعاً ما في السنة الماضية، ولكنها ما زالت مرتفعة حسب المقارنة التاريخية، وفي حالات كثيرة كان انخفاض الأسعار المحلية بالنسبة للمستهلكين بطيئاً. وكانت الأسعار قد بدأت في الارتفاع ببطء في السنوات الأولى من العقد ولكنها تسارعت بشدة في أواخر عام 2006. وبلغ مؤشر المنظمة لأسعار الأغذية في ما يتعلق بالسلع الغذائية الأساسية المتجر بها دولياً (الأساس هو 100 في الفترة 2002-2004) ذروة تاريخية في يونيو/حزيران 2008 قدرها 214، أي ما يتجاوز ضعف مستوى فترة الأساس وما يزيد بنسبة قدرها 139 في المائة على متوسط سنة 2000. وخلال الفترة من يونيو/حزيران 2008 حتى نهاية الربع الأول من عام 2009، انخفض المؤشر بنسبة 35 في المائة كاملة، بحيث عاد إلى المستوى الذي كان عليه في الربع الأول من عام 2007. وفي مايو/أيار 2009، وبعد حدوث طفرة متجددة في الأسعار الدولية لعدة سلع غذائية أساسية رئيسية (من بينها الأرز واللحوم)، بلغ المؤشر 152، بحيث كان لا يزال أقل بما يقرب من نسبة 30 في المائة من مستوى الذروة التي كان قد بلغها في يونيو/حزيران 2008، ولكنه كان أعلى بنسبة 52 في المائة من قيمته الأساسية (في الفترة 2002-2004) وأعلى بنسبة تقرب من 70 في المائة مما كان في عام 2000.

9 - وقد زادت غالبية الأسعار الزراعية أثناء حالة ارتفاع الأسعار، ولكن كون الأغذية الأساسية، وبخاصة الحبوب والزيوت النباتية، سجلت أعلى ارتفاع وأظهرت أعلى درجة من التقلب هو أمر نال اهتماماً خاصاً، وذلك لأن هذه السلع الغذائية تمثل المكونات الأساسية لكل من الدخل الريفي وغذاء السكان الفقراء في البلدان النامية. وأبدت أسعار زراعية أخرى تقلباً أيضاً، ولكن إلى حد أقل كثيراً، باستثناء منتجات الألبان. فالمواد الخام، الهامة بالنسبة لاقتصادات بعض البلدان النامية، ارتفعت بالكاد أثناء فترة 2006-2008 الحرجة. وعلاوة على ذلك، فإن هذه الأسعار، بالقيمة النسبية، كانت هي الأشد تأثراً في ظل التراجع الاقتصادي، نظراً لاعتمادها الشديد على قطاعات تتأثر بالدخل. ومن أمثلة ذلك الجلود المدبوغة وغير المدبوغة التي تُستخدم في صنِّع مواد استهلاكية معمرة من قبيل السيارات، والتي انخفض الطلب عليها انخفاضاً هائلاً منذ بدء التراجع الاقتصادي العالمي.

الشكل 2 - مؤشرات الأسعار الزراعية (2002-2004=100)



المصدر: مؤشرات المنظمة لأسعار الأغذية، ومؤشرات صندوق النقد الدولي للمواد الخام والمشروبات الخفيفة (المعاد أساس حسابها)، ومؤشر الفاكهة المستنبت، منظمة الأغذية والزراعة

10 - وعلى الرغم من استمرار بقاء الأسعار الدولية للسلع الزراعية مرتفعة حسب المقارنات التاريخية، فإنها انخفضت مع ذلك انخفاضاً كبيراً. وقد عزيت على نطاق واسع الأسباب الأساسية لتدنيات الأسعار إلى انخفاض طلب

المستهلكين والطلب على الواردات في ظل التراجع العالمي ومحدودية الائتمانات، وكذلك إلى انخفاض الطلب على المواد الأولية التي تُستخدم في إنتاج الوقود الحيوي نتيجة لانخفاض أسعار الطاقة. ولكن المؤشرات المتعلقة بجانب العرض ساهمت أيضاً مساهمة هامة في تذبذبات الأسعار، لا سيما بالنظر إلى حدوث استجابة كبيرة على جانب عرض المحاصيل في عام 2008، وانخفاض أسعار المدخلات، وبخاصة المدخلات اللازمة للنقل. ويظل هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن الكيفية التي ستتطور بها هذه العوامل في الأجل القريب، وتؤثر في مستقبل الأسواق الزراعية.

رابعاً - الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية

11 - على الرغم من انخفاض الأسعار الدولية للسلع الزراعية، فإن انتقال هذه الأسعار الأقل إلى الأسواق المحلية كان بطيئاً أو متأخراً في ما يبدو، في كثير من البلدان النامية وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي حالات كثيرة، كانت الأسعار المحلية في أوائل عام 2009 ما زالت أعلى مما كانت قبل عام، وحيثما انخفضت فإن انخفاضاتها كانت أقل نسبياً من انخفاضات الأسعار في الأسواق الدولية (انظر الإطار 1). وانخفاض درجة انتقال الأسعار هذا هو عرض من أعراض عدم كفاءة الأسواق، ويؤدي أيضاً إلى زيادة تقلب الأسعار في الأسواق الدولية.

الإطار 1 - الأسعار المحلية للأغذية في البلدان النامية ما زالت مرتفعة

لقد أطلق النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة التابع للمنظمة "الأسعار الوطنية للأغذية الأساسية - بيانات وأداة للتحليل" كجزء من مبادرة المنظمة بشأن الارتفاع الحاد في أسعار الأغذية (ISFP) للمساعدة في رصد وتحليل الاتجاهات المحلية لأسعار الأغذية في البلدان النامية. وتشمل قاعدة البيانات هذه حوالي 800 مجموعة شهرية من أسعار القطاعي والجملة الخاصة بالأغذية الرئيسية³ التي تُستهلك في 58 بلداً نامياً وكذلك الأسعار الدولية لصادرات الحبوب.

وقد أكد تحليل البيانات حتى يوليو/تموز 2009 أن الأسعار المحلية في البلدان النامية ظلت مرتفعة جداً بوجه عام، حتى بالرغم من أن الأسعار الدولية كانت أقل كثيراً مما كانت عليه في عام 2008. فالأسعار الدولية لتصدير الذرة والذرة الرفيعة والقمح والأرز كانت أقل بنسب تبلغ 31 و 38 و 39 و 30 في المائة، على الترتيب، مما كانت قبل 12 شهراً وكانت أقل بنسب تتراوح من 37 إلى 53 في المائة من الذرة التي كانت قد بلغت في عام 2008. وكانت حالة الأسعار المحلية للحبوب في البلدان النامية تتناقض تناقضاً حاداً مع هذا الوضع. ففي حوالي 80 في المائة من البلدان التي تشملها قاعدة البيانات، كانت أحدث الأسعار المحلية الإسمية⁴ أعلى مما كانت قبل 12 شهراً. وفي نسبة تتراوح من 35 إلى 65 في المائة من البلدان، وتبعاً لنوع الحبوب، كانت تلك الأسعار أعلى مما كانت قبل 3 أشهر وفي نسبة تتراوح من 10 إلى 30 في المائة من البلدان كانت أحدث الأسعار الغذائية المتاحة في النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر في مجال الأغذية والزراعة في أواخر مارس/آذار هي أعلى أسعار مسجلة.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، *Crop Prospects and Food Situation*، رقم 2، أبريل/نيسان 2009

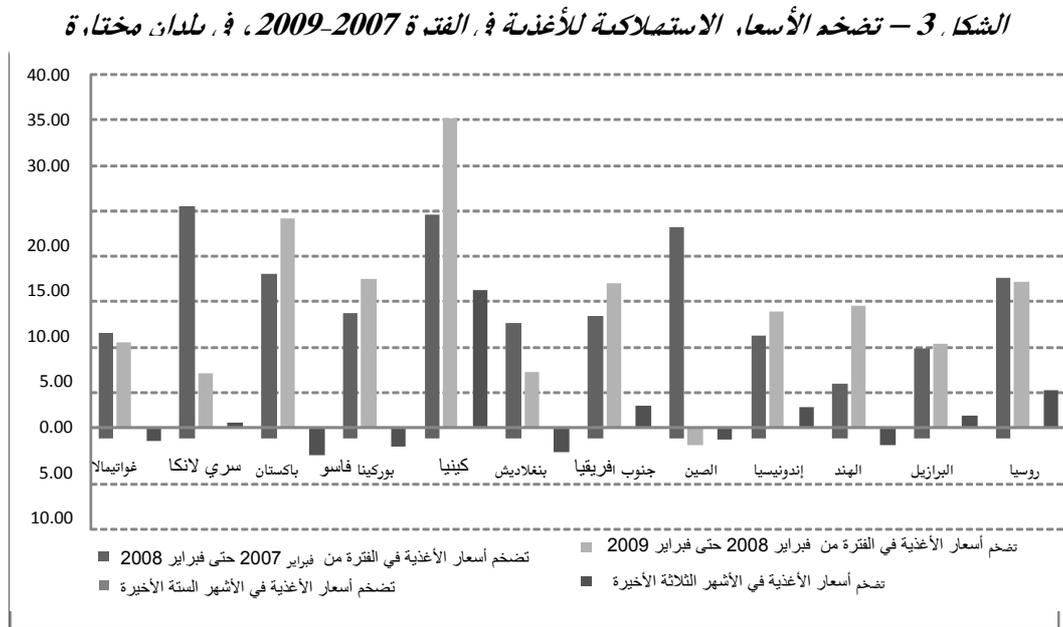
² The "National basic food price - data and analysis tool" is available on the FAO Website at: www.fao.org/giews/pricetool

³ أهمها الحبوب ومنتجات الحبوب فضلاً عن الفاصوليا والبطاطا والكسافا وبعض المنتجات الحيوانية

⁴ للإشارة إلى أحدث الأسعار، مع بعض الاستثناءات، في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان 2009.

12 - ولقد أصبحت الزيادات في أسعار الأغذية على مستوى البيع بالقطاعي عاملاً رئيسياً من عوامل القلق في كل من الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء في عام 2008. وتشير الأدلة إلى أن تضخم أسعار الأغذية يتناقص تدريجياً إلى حد كبير، في أعقاب انخفاض أسعار السلع الأساسية في منتصف عام 2008. ولكن أسعار بيع الأغذية بالقطاعي ما زالت تتزايد في بعض البلدان وانخفضت انخفاضاً هامشياً فقط في بلدان أخرى (الشكل 3).

13 - ومن ثم، بينما تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى خفض الدخل خفضاً شديداً، فإن استمرار أسعار الأغذية المرتفعة في الوقت ذاته ما زال يؤثر تأثيراً سلبياً على إمكانية حصول أعداد كبيرة من الفئات السكانية المنخفضة الدخل على الغذاء، وهذه الفئات هي على وجه التحديد تلك التي تُنفق عادة نسبة كبيرة من دخلها، إن لم تنفق معظمه، على الغذاء. والأشد تأثراً هم فقراء الحضر ومشترى الأغذية الصافون في المناطق الريفية.



المصدر: OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018

خامساً - الآفاق المتوسطة الأجل للأسعار الدولية للسلع الزراعية

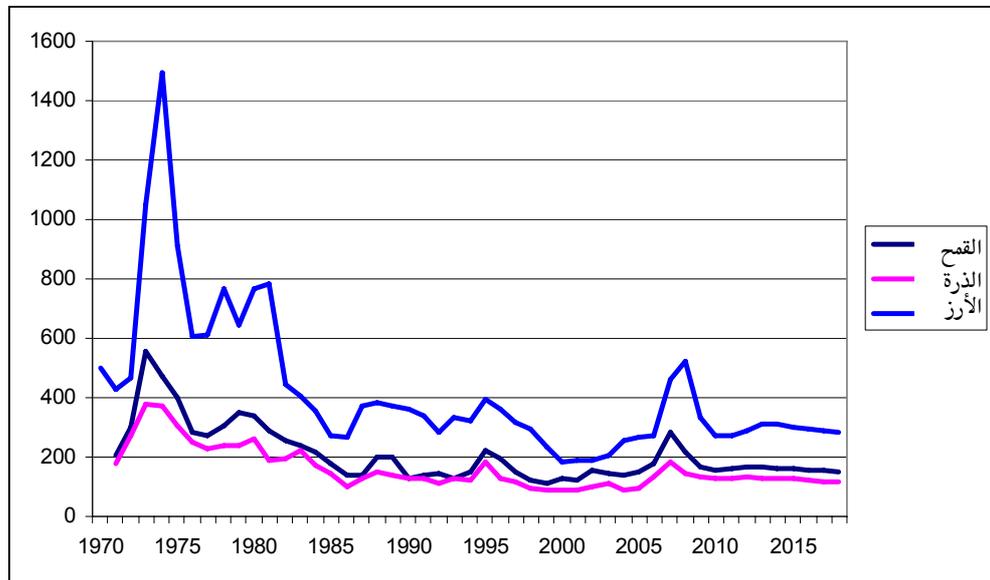
14 - مع أن الأسعار السليعية للمنتجات الغذائية أقل كثيراً من مستويات الذروة التي كانت قد بلغت في يونيو/حزيران 2008 فإنها ما زالت مرتفعة في عام 2009 حسب مقاييس السنوات العشر الماضية. وتتوقع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة في مطبوعهما الصادر حديثاً *Agricultural Outlook: 2009-2018*⁵ أن تظل الأسعار السليعية للأغذية عند هذه المستويات أو أن تزيد في الأجل المتوسط، بحيث تواصل تجاوزها بالقيمة الحقيقية

⁵ OECD-FAO Agricultural Outlook: 2009-2018 ، OECD-FAO

مستويات الأسعار التي سبقت الارتفاعات الحادة في الأسعار في الفترة 2007-2008. وتشير إسقاطات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة أيضاً إلى أن هذه التوقعات لا تتأثر نسبياً بالتراجع الاقتصادي العالمي، وإن كانت السلع الأكثر تأثراً بالدخل من قبيل الزيوت النباتية واللحوم ومنتجات الألبان قد تصبح أكثر تأثراً بالأوضاع الاقتصادية إذا زاد تدهور تلك الأوضاع.

15 - وآفاق احتمال أن تبقى الأسعار الحقيقية للسلع الزراعية عند هذه المستويات الأعلى خلال الأجل المتوسط تتوقف إلى حد كبير على ثلاثة عوامل هامة. أولاً، من المرجح في ما يبدو أن التكاليف المتعلقة باستهلاك الوقود الحيوي في بلدان عديدة - والتي تحدد حصصاً في السوق للإيثانول ولزيت الديزل الحيوي بالنسبة لمجموع استهلاك الوقود، بصرف النظر عن أحوال السوق - وكذلك الإعانات والحوافز الضريبية المختلفة ستديم تأثير الوقود الحيوي على الأسعار الزراعية، على الرغم من أن الآفاق السعرية للنفط الخام تبدو أقل مما كانت في أوائل عام 2008. بل وبالنظر إلى أن أسواق الطاقة كبيرة مقارنةً بالأسواق الزراعية، فإن أسعار الطاقة ستدفع عادة أسعار الوقود الحيوي وأسعار المواد الأولية الزراعية التي تُستخدم في إنتاجه.⁶ ثانياً، بينما تقف أسعار النفط الخام عند مستويات لن تحث على زيادات إضافية في إنتاج الوقود الحيوي في الأجل القصير، فإنها ما زالت مرتفعة بالقيمة الحقيقية حسب المقاييس التاريخية. وسيظل معنى ذلك هو أن تكون أسعار مدخلات المواد الكيميائية والأسمدة مرتفعة وأن تكون تكاليف النقل مرتفعة. وأخيراً، يبدو أن نمو الإنتاجية الزراعية يتباطأ، مما يعني ضمناً أن زيادة الإنتاج، على مستوى الهامش، ستتطلب تكاليف حقيقية أعلى لكل وحدة. ويتبين من تحليل التطورات في الأسعار الحقيقية للمحاصيل أن الاتجاه الهبوطي الطويل الأجل، الذي كان واضحاً لعقود كثيرة، ربما يكون قد توقف في عام 2000، ولا تشير الإسقاطات إلى استئناف الاتجاه الهبوطي في الأجل المتوسط (انظر الشكل 4).

الشكل 4 - الأسعار الحقيقية للحبوب⁶



* القمح الشتوي القاسي الأحمر رقم 2 (خليج الولايات المتحدة)؛ والذرة رقم 2 (خليج الولايات المتحدة)؛ والأرز المطحون ذو الرتبة ب (بانكوك). حسب انكماش أسعارها بمعامل الانكماش المتعلق بالنتائج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018 للاطلاع على إسقاطات من الفترة 2009-2018

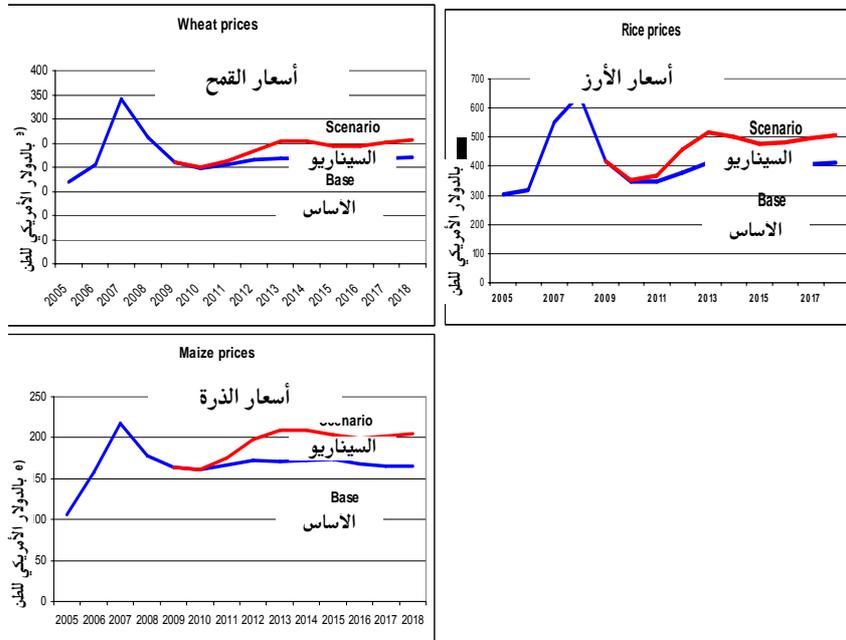
⁶ للاطلاع على مناقشة راجع منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة في عام 2008. الوقود الحيوي: الآفاق والمخاطر والفرص

الإطار 2 - عودة إلى الأسعار المرتفعة للسلع الزراعية؟

لقد انخفضت أسعار السلع الزراعية انخفاضاً كبيراً مع انقراض التراجع الاقتصادي العالمي في النصف الأخير من عام 2008. فقد انخفضت أسعار المنتجات الأولية جميعها تقريباً انخفاضاً كبيراً في مواجهة ضعف الطلب والاستجابات على جانب العرض للأسعار الزراعية العالية قياسياً (غالباً) في السنتين السابقتين. فما هو احتمال أن ترتفع الأسعار مرة أخرى، إذا استأنف النمو العالمي وتيرة أسرع وإذا عادت أسعار النفط إلى ما كانت عليه في عام 2008؟

لقد استُخدم نموذج Aglink-Cosimo الخاص بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة لاستنباط سيناريو يستأنف فيه النمو الاقتصادي العالمي في ما يتعلق بجميع البلدان وتيرته السريعة التي شوهدت أثناء الفترة 2004-2007 وتعود فيه أسعار النفط العالمية إلى مستوى 100 دولار أمريكي للبرميل.⁷ والسيناريو الذي ينتج عن ذلك يُقارن بالإسقاط الأساسي الوارد في *OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018*، الذي يكون فيه النمو الاقتصادي للبلدان المتقدمة أقل بنسبة 1 في المائة ويكون النمو الاقتصادي للبلدان النامية أقل بنسبة 2 في المائة، وتتراوح فيه أسعار النفط العالمية من 60 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2012 إلى 70 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2018.

وتشير عمليات المحاكاة الخاصة بالنموذج إلى أنه في إطار هذا السيناريو البسيط المتمثل في استئناف النمو وارتفاع أسعار النفط الخام، ستزيد الأسعار الدولية للأغذية الأساسية بنسبة تتراوح من 20 إلى 25 في المائة مقارنةً بالإسقاط الأساسي. ولكنها لن تعود إلى المستويات التي كانت عليها في 2007-2008. والاستثناء هو الذرة، الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسعار النفط الخام، بسبب أهميته كمادة أولية لإنتاج الإيثانول. ولكن التحليل يبيّن بوضوح شدة تأثر القطاع الزراعي حالياً بالزيادات التي تحدث في أسعار الطاقة، مما يؤثر على العرض، ويؤثر أيضاً بدرجة متزايدة على جانب الطلب من الاقتصاد الغذائي العالمي.



⁷ على وجه أدق، يُستأنف النمو في السيناريو في عام 2011، وتتحرك أسعار النفط العالمية إلى 100 دولار أمريكي للبرميل بحلول عام 2012. وتظل العوامل المكيفة الأخرى جميعها، من قبيل الإنتاجية والتضخم الاقتصادي وأسعار الصرف، ثابتة على النحو الموثق في *OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018*.

16 - كيف استجابت الزراعة لأزمة الأسعار التي حدثت في 2007-2008، وكيف قد تستجيب في سياق التراجع الاقتصادي العالمي وما بعده؟ وفقاً لتقديرات تستند إلى أرقام مؤشر المنظمة بشأن الإنتاج⁸ و *OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018*، زاد الإنتاج الزراعي العالمي بنسبة 3.8 في المائة في عام 2008 مقارنةً بعام 2007، مع توسُّع عدد من البلدان في الإنتاج استجابة لارتفاع الأسعار (الشكل 5). وقد جاءت هذه الاستجابة في أعقاب سنتين متتاليتين (2006 و 2007) كان الأداء فيهما أقل من النمو الاتجاهي العالمي الخاص بالعقد بنسبة بلغت حوالي 2.3 في المائة.

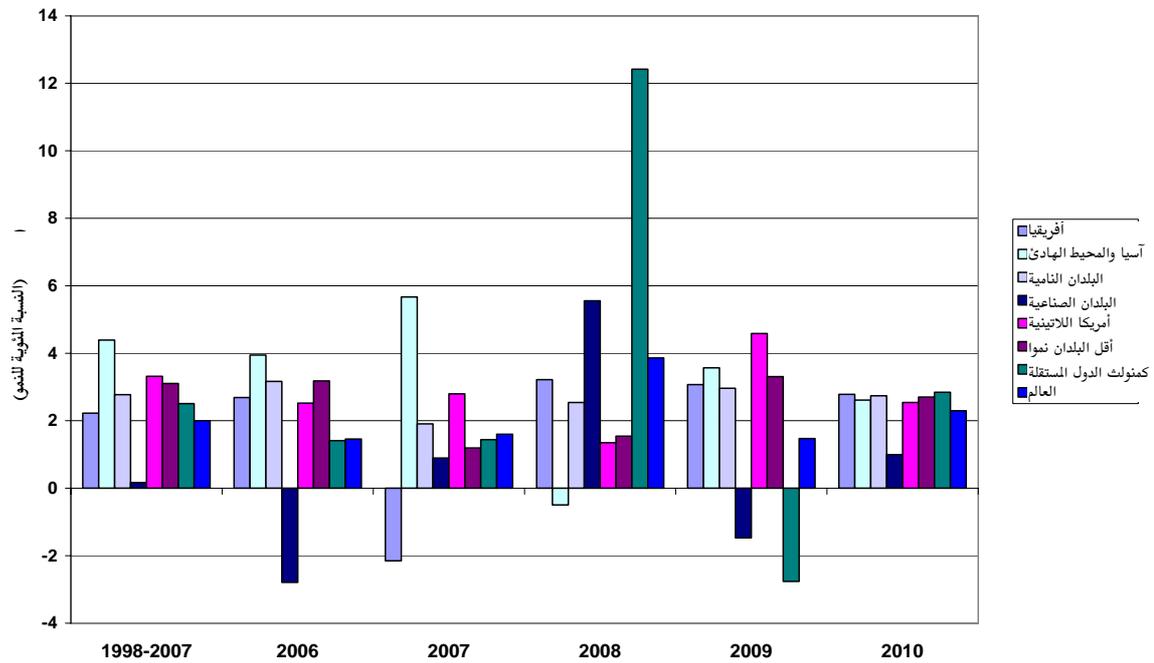
17 - وقد اختلفت استجابة العرض الزراعي في عام 2008 حسب الإقليم. فقد كان معظم استجابة العرض منشؤه هو بلدان كمنولث الدول المستقلة الأوروبية والبلدان الصناعية. ويقدر أن النمو في المجموعة الأولى بلغ 12 في المائة، وإن كان هذا المعدل المرتفع هو إلى حد كبير نتيجة للأحوال الممتازة التي شهدتها المحاصيل بعد أن شهدت سنوات عديدة من النمو المنخفض. وقد أتت أهم استجابة كمية من البلدان الصناعية، التي تسيطر أيضاً على أسواق الصادرات. فقد زاد الإنتاج من هذه المجموعة من البلدان بما يقرب من 6 في المائة في عام 2008.

18 - وفي أوساط البلدان النامية كان النمو في أفريقيا كبيراً، بحيث بلغ 4 في المائة، مما مثَّل بصفة رئيسية انتعاشاً بعد نمو سلبي في عام 2007. وتشير التقديرات في ما يتعلق بالبلدان النامية كمجموعة إلى أن الإنتاج فيها يكاد ألا يكون أعلى من الإنتاج الاتجاهي، مع حدوث نمو أقل من النمو الاتجاهي في أمريكا اللاتينية وحدث هبوط صغير في الإنتاج في آسيا. بل إن انتقال الأسعار المنخفضة في كثير من البلدان النامية إلى جانب محدودية توافر مدخلات مختلفة وعدم إمكانية الوصول إلى الأسواق والافتقار إلى البنية الأساسية في بلدان كثيرة هي أمور تقلل من استجابة العرض للحوافز المحسنة.

19 - وبينما حدث توسُّع فعلاً في الزراعة العالمية في عام 2008، فقد كان هذا التوسع متواضعاً إلى حد ما وكان يقتصر في معظمه على عدد محدود من البلدان التي تُعتبر مصدرة تقليدية للحبوب تزوّد الأسواق العالمية. وتبدو آفاق نمو الإنتاج الزراعي في عام 2009 محدودة أيضاً، وبخاصة في ظل التراجع الاقتصادي الشديد، مع ضعف الطلب وصعوبة تكرار أداء عام 2008 في البلدان المتقدمة. كذلك، كان التخلي عن اشتراطات التنحية جانباً لأراضٍ محصولية في الاتحاد الأوروبي عاملاً هاماً وراء توسُّع الإنتاج. ولن يصل الإنتاج في كمنولث الدول المستقلة والبلدان الصناعية إلى المستوى الذي كان قد بلغه في عام 2008. وعلى العكس من ذلك، قد تكون استجابة الإنتاج من جانب بلدان نامية كثيرة أقوى إذا استمرت الأسعار الأعلى في هذه الأقاليم.

⁸ أرقام الإنتاج الزراعي الصافي حسب مؤشر الإنتاج الخاص بقاعدة البيانات الإحصائية "FAOSTAT"

الشكل 5 - نمو الإنتاج الزراعي حسب الإقليم (كنسبة مئوية)

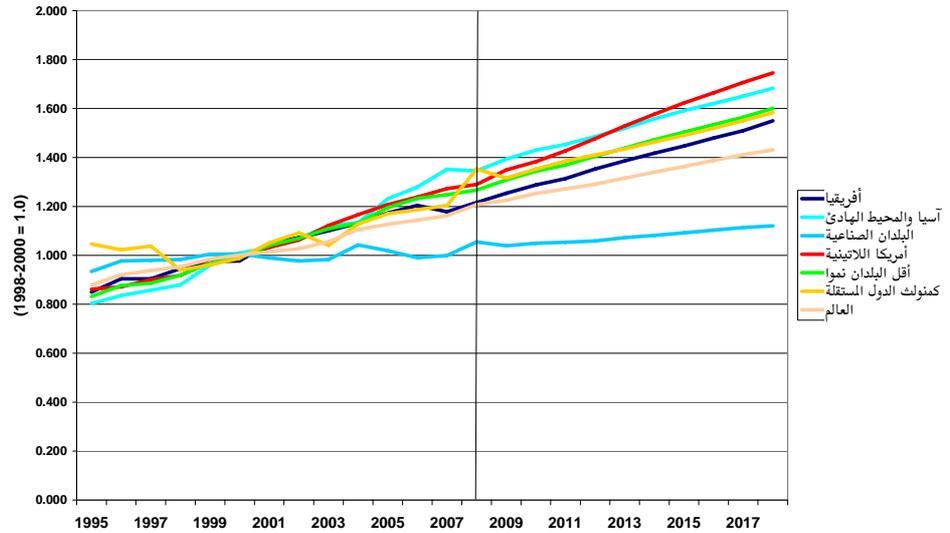


المصدر: مؤشر الإنتاج الزراعي الصافي الخاص بقاعدة البيانات الإحصائية 'FAOSTAT' حتى عام 2007. ويستند الاستقراء إلى *OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018*.

20 - وإذا تطلعنا إلى الأجل المتوسط، فإن المطبوع *OECD-FAO Agriculture Outlook* يشير إلى أن نمو الإنتاج الزراعي خلال العقد المقبل لن يوازي النمو الذي تحقق في العقد السابق، بحيث سينخفض متوسط النمو خلال تلك الفترة من 2.0 في المائة في الفترة 1999-2008 إلى 1.7 في المائة كل سنة اعتباراً من عام 2009 حتى عام 2018. وهذا يعني ضمناً نمواً على أساس فردي قدره 0.6 في المائة.

21 - وقد شهدت البلدان الصناعية أبطأ نمو خلال العقد المنصرم، وبخاصة نتيجة لركود نمو الإنتاج في أوروبا. بل إن الإنتاج الزراعي في الاتحاد الأوروبي (27 بلداً) يُقدَّر أنه أقل في عام 2009 مما كان في عام 2000. وعلى الرغم من انخفاض قيمة سعر الصرف، وهو ما يؤدي عادةً إلى زيادة الطلب على الصادرات، يُقدَّر أن الزراعة في الولايات المتحدة قد زادت بنسبة لا تتجاوز حوالي 12 في المائة خلال الفترة نفسها. وخلال العقد المقبل أيضاً، يُتوقع أن يبلغ نمو الإنتاج الزراعي أبطأ درجاته في البلدان الصناعية، بينما ستشهد بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وكمنولت الدول المستقلة نمواً أسرع كثيراً. وبحلول عام 2018، من المتوقع أن يكون الإنتاج الزراعي في هذه الأقاليم أعلى بنسب تبلغ 75 و 53 و 58 في المائة، على الترتيب، مما كان في عام 2000، مقارنةً بزيادة لا تتجاوز 12 في المائة في الاقتصادات الصناعية. وقد تشهد البرازيل، التي يُقدَّر أن إنتاجها الزراعي قد زاد بنسبة لافتة للنظر هي 50 في المائة منذ عام 2000، نمواً بنسبة 50 في المائة أخرى خلال السنوات العشر التالية.

الشكل 6 – الاتجاهات الطويلة الأجل للإنتاج الزراعي حسب الإقليم



المصدر: مؤشر الإنتاج الزراعي الصافي حتى عام 2007 الخاص بقاعدة البيانات الإحصائية "FAOSTAT". ويستند الاستقراء إلى *OECD-FAO Agriculture Outlook: 2009-2018*.

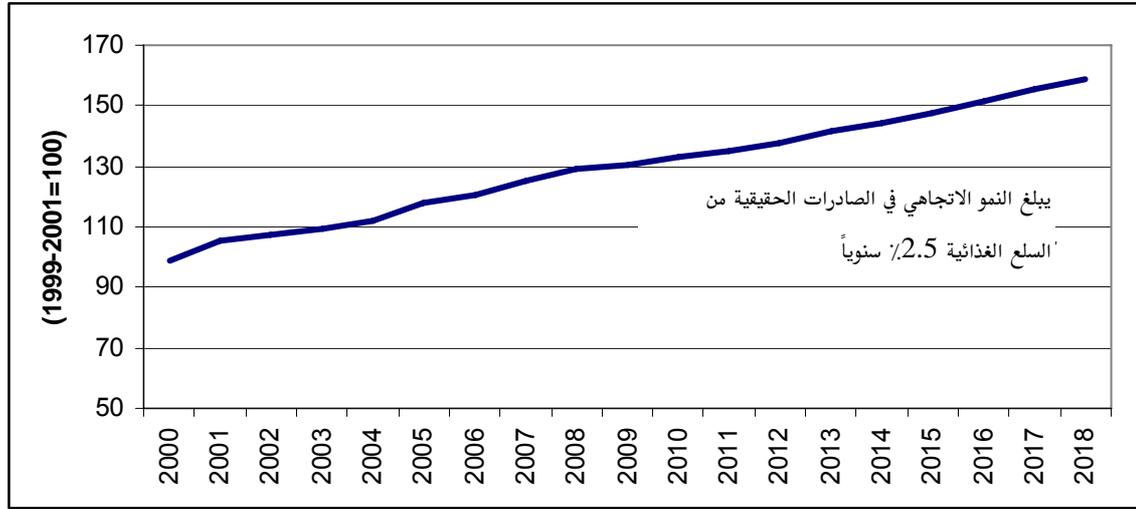
22 - ويبدو أن فرص النمو الأطول أجلاً في قطاع الزراعة تكمن في أقاليم خارج البلدان الصناعية. وفي هذا الصدد، يجري حالياً توظيف استثمارات في أقاليم العرض المحتملة هذه من جانب البلدان النامية المرتفعة الدخل، التي تخشى أيضاً على أمنها الغذائي في الأجل الطويل. وقد تتيح هذه الاستثمارات إمكانية تنمية القطاع الزراعي وقد تؤدي إلى زيادة تغيير موقع الزراعة في الأجل الطويل. ولكن في سياق أسواق الأراضي الناقصة التعمير، إذا حدث نمو على نطاق كبير في هذه الاستثمارات، فإنها ستتطلب أطراً محسّنة كثيراً لحماية الموارد المحلية والسكان المحليين من الاستغلال.

سابعاً – التجارة الزراعية

23 - إن أحجام التجارة شديدة التأثر في الأجل القصير بالأوضاع الاقتصادية وتغيّرات الإنتاج، وبخاصة في الأقاليم المصدرّة الصافية. ومع ذلك فإن المعلومات المتاحة على أساس عالمي عن التغيّرات في التجارة الزراعية أثناء أزمة الأسعار التي حدثت في عام 2008 ما زالت قليلة جداً. وليس من الواضح أيضاً كيف قد تتأثر التجارة بالتراجع الاقتصادي في عامي 2009 و 2010، بالنظر أيضاً إلى أن توافر الائتمانات من أجل المستوردين، وبخاصة في البلدان النامية، هو عامل مقيّد هام في ما يتعلق بالتجارة. في الأجل المتوسط، تشير الإسقاطات المستندة إلى OECD-FAO Agricultural Outlook 2009-2018 إلى أن التجارة الحقيقية في السلع الغذائية سيستمر توسعها ببطء⁹ (الشكل 7).

⁹ تقدر التجارة الحقيقية في الأغذية (مثلها مثل مؤشرات الإنتاج الزراعي الصافي) بمتوسط الأسعار المرجعية الثابتة للفترة 1999-2001، استناداً إلى السلع الغذائية الأساسية. وأحجام التجارة السنوية المستمدة من هذه التقديرات تقريبية، وذلك لأنها تجمع ما بين البيانات الأساسية لسنة تسويق المحاصيل والبيانات التقييمية الخاصة بالسلع الأخرى. وتستخدم التقديرات لدراسة الاتجاهات الأخيرة، لا الأداء التجاري السنوي.

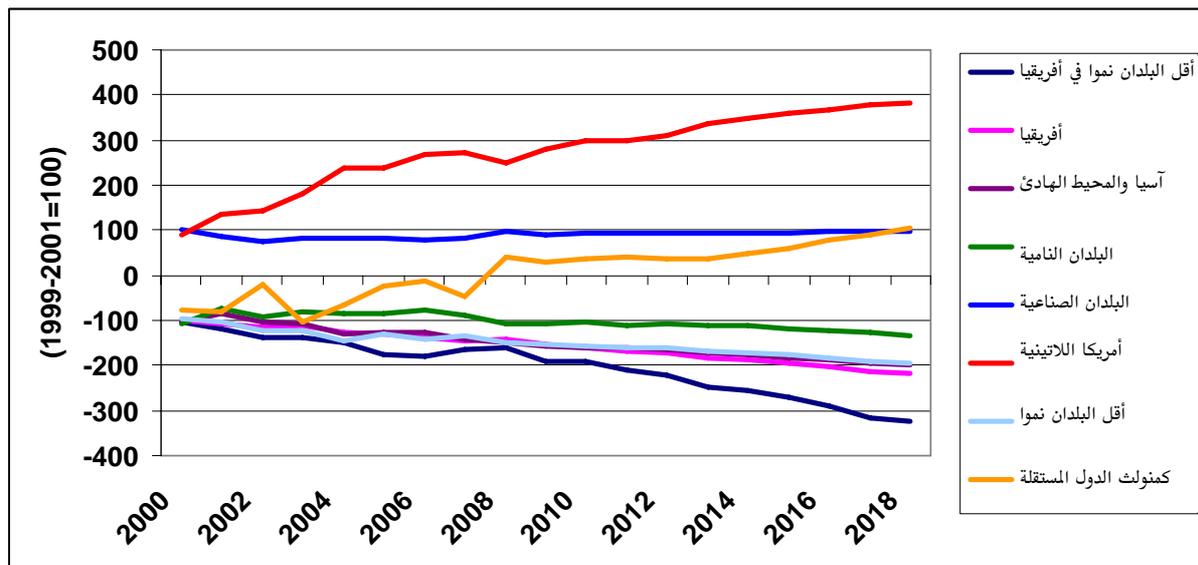
الشكل 7 - التغيرات في الصادرات العالمية الحقيقية من السلع الغذائية



المصدر: مؤشر الصادرات الحقيقية باستخدام أسعار 2001-1999 المرجعية لترجيح حجم الصادرات حسب السلعة ، وهو يقيس التغيرات في الصادرات بالأسعار الثابتة بالدولارات الأمريكية. ومصدر البيانات هو OECD-FAO Agriculture Outlook 2009-2018.

24 - واتجاهات التجارة في السلع الغذائية في الأجل المتوسط ستعني ضمناً تغييراً في شكل الأنماط التجارية الدولية (الشكل 8). فمع النمو البطيء نسبياً في الإنتاج الزراعي وركود الطلب على الغذاء، كانت الصادرات الصافية الحقيقية من السلع الغذائية من البلدان الصناعية راكدة خلال السنوات الأخيرة، وهو نمط ليس من المتوقع أن يتغير خلال الأجل المتوسط. كمجموعة، ستظل البلدان الصناعية موردة أكثر مما يجب إلى البلدان الأخرى، بينما ستظل البلدان النامية، كمجموعة، مشتري صافية للسلع الغذائية.

الشكل 8 - التغيرات في التجارة الصافية الحقيقية في السلع الغذائية حسب الإقليم



ملاحظة: مؤشر الصادرات الصافية الحقيقية حسب الإقليم، باستخدام أسعار 2000 المرجعية لترجيح حجم الصادرات الصافية حسب السلعة. ومصدر البيانات هو OECD-FAO Agriculture Outlook. عمليات حسابية قامت بها منظمة الأغذية والزراعة.

25 - ولكن، داخل البلدان النامية من المتوقع حدوث توسع كبير متواصل في التجارة الصافية من بلدان أمريكا اللاتينية، وبخاصة البرازيل والأرجنتين، بينما سيشهد إقليم آسيا - المحيط الهادئ وأفريقيا زيادة في وضعهما كمستوردين صافيين. وقد زاد الفائض الغذائي الصافي لدى البرازيل بما يقرب من أربعة أمثال منذ عام 2000، ومن المتوقع أن ينمو بنسبة 50 في المائة أخرى خلال السنوات العشر التالية. ومن المتوقع أيضاً أن تصبح بلدان كمولت الدول المستقلة موردة صافية للأغذية، بحيث ينقلب وضعها من مستوردة صافية إلى مصدرة صافية في الأجل المتوسط. ومن المجالات التي تبعث على القلق بوجه خاص استمرار العجز الغذائي الكبير لدى أقل البلدان نمواً، وبخاصة تلك الموجودة في أفريقيا، الذي من المتوقع أن يزيد بالقيمة الحقيقية بأكثر من 50 في المائة في السنوات العشر التالية، مما يؤدي إلى زيادة اعتمادها على الإمدادات الخارجية.

ثامناً - الاستجابات على صعيد السياسات لارتفاع أسعار الأغذية وأثره على الأسواق الزراعية

26 - لقد اعتمدت بلدان كثيرة، في مواجهة ارتفاع وتوسع الأسعار العالمية للأغذية في عامي 2007 و 2008، تدابير على صعيد السياسات ترمي إلى الحد من أثر ذلك على سكانها المحليين. ومن الممكن تصنيف هذه التدابير، التي تشمل قطاعات سلعية أساسية مختلفة، إلى أربع فئات عريضة هي: سياسات التجارة وسياسات الإنتاج وسياسات الاستهلاك وسياسات المخزونات. وقد نُفذ معظم هذه التدابير المتخذة على صعيد السياسات لفترات زمنية محدودة؛ ولكن بعضها، الذي كان قد بدأ تطبيقه في عام 2007، ما زال سارياً في عام 2009، على الرغم من التراجع الكبير الذي حدث في الأسعار الدولية.

27 - وتتعلق مسألة هامة بالأثر المتضافر لهذه الاستجابات على صعيد السياسات على كل من الأسواق الدولية والمحلية وما إذا كانت الإجراءات غير المنسقة المتخذة على صعيد السياسات ربما قد نجمت عنها زعزعة استقرار الأسواق الدولية بإدخال مزيد من تقلب الأسعار. وهذه المسألة هامة لسببين على الأقل. أولاً، قد تعوق الإجراءات التي يتخذها بلد أو مجموعة من البلدان فعالية الإجراءات التي تتخذها بلدان أخرى، أو قد تقلل منها. ثانياً، قد تكون بعض التدابير المتخذة على صعيد السياسات غير فعالة ببساطة، إن لم تكن نتيجتها عكسية، في ما يتعلق بالتصدي للمشكلة الأساسية، وهي أثر ارتفاع أسعار الأغذية على المستهلكين الفقراء.

28 - ومن الصعب قياس آثار التشكيلة المعقدة من الاستجابات على صعيد السياسات للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية. والأصعب حتى من ذلك هو فصل هذه الآثار عن العوامل الأخرى الكامنة في حالة السوق المتقلبة في 2007-2008 التي نُفذت فيها هذه السياسات. ومع ذلك هناك دروس هامة يجب استخلاصها من هذه الدراسة. وقد استُخدم نموذج Aglink-Cosimo الخاص بالأسواق السلعية الدولية، الذي استنبطته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة من أجل عملهما المشترك في مجال الإسقاطات، لدراسة بعض أهم المبادرات التي نُفذت على صعيد السياسات استجابة لارتفاع أسعار السلع. وقد بُحثت السياسات على ضوء سيناريو أساسي، أُدخلت فيه عندئذ

السياسات الأساسية. وهكذا يقارن التحليل سيناريوهين اثنين: أحدهما توجد فيه السياسات الأساسية والآخر بدون تلك السياسات.¹⁰

29 - وقد أُدخلت التدابير المتخذة على صعيد السياسات والتي تمثل موضوع التحليل ضمن النموذج وفقاً للوقت الذي جرى فيه تطبيقها، بدءاً من سنة 2007-2008 التسويقية، وأُبقي عليها إلى حين وقفها. وفي حالة السياسات التي ما زالت متبعة، فقد أُبقي عليها ضمن أطر النمذجة طيلة الفترة الأساسية حتى عام 2012.¹¹ ويركز التحليل على الأسواق العالمية للأرز والقمح، وذلك لأن هذه كانت الأسواق الرئيسية الأشد تأثراً بالسياسات. وقد تتباين الآثار المقدرة لفردى البلدان تبايناً كبيراً من سيناريوهات الإسقاطات التجميعية هذه.¹² وتصور آثار السيناريوهات على الأسواق العالمية للأرز والقمح، المعروضة في الشكل 9، بعض القضايا الهامة. فأسواق الأرز، "الهزيلة" نسبياً مقارنةً بمستويات الإنتاج والاستهلاك العالمية، شهدت أثراً مزعجاً واضحاً للسياسات المنفذة للتصدي لارتفاع أسعار الأغذية، بحيث كانت الأسعار الدولية أعلى كثيراً في سنتي 2007 و 2008 مما هي في السيناريو الأساسي. وكانت أشد السياسات تشويهاً في حالة الأرز هي السياسات المتبعة على الحدود في عامي 2007 و 2008. فقد أدت هذه السياسات بمفردها إلى دفع الأسعار الدولية للأرز إلى أعلى بنسبة تقدر بما يبلغ 12 في المائة سنوياً في كل من السنتين 2007 و 2008. ولو كانت هذه السياسات قد استمرت طيلة سنتي التسويق هاتين، لكانت تأثيراتها المقيسة أعلى كثيراً. ويقدر أن السياسات المتعلقة بالمخزونات قد دفعت المخزونات العالمية من الأرز بما يتراوح من 30 إلى 35 في المائة في كلتا السنتين، بحيث أضافت نحو 5 و 3 في المائة على الترتيب إلى الأسعار الدولية للأرز في سنتي 2007 و 2008 التسويقيتين. أما التدابير المتخذة على صعيد سياسات الإنتاج، والتي تُعتبر طفيفة نسبياً في حالة أسواق الأرز، فإنها لم تؤثر على الأسعار الدولية على الإطلاق في السنوات الأولى القليلة من الفترة التي يشملها السيناريو. وكان تأثير التدابير الرامية إلى زيادة الاستهلاك ضئيلاً أيضاً على أسعار الأسواق. فإجمالاً، يقدر أن السياسات التي درست قد أدت إلى زيادة الإنتاج العالمي للأرز في الفترة 2007-2009، ولكنها أدت إلى انخفاض الاستهلاك العالمي في سنة 2007.

30 - وفي ما يتعلق بأسواق القمح، يقدر أن التأثيرات على الأسعار العالمية كانت أقل من التأثيرات في حالة الأرز. وباستثناء الفترة الأولى، حيث أدت التدابير المتخذة على الحدود إلى دفع الأسعار إلى أعلى بنسبة تراوحت من 4 إلى 5 في المائة، يُعزى أهم أثر على الأسواق إلى السياسات المتعلقة بالإنتاج، التي خفّضت في حقيقة الأمر الأسعار بما يصل إلى 6 في المائة (في عام 2009) وأدت إلى ارتفاع كل من استهلاك القمح وإنتاجه على حد سواء. وفي حالة القمح، يقدر

¹⁰ استندت عمليات المحاكاة الخاصة بالنموذج إلى معلومات لدى Demeke M., Pangrazio G. & Maetz M. في *Country responses to the food security crisis: nature and preliminary implications of the policies pursued*. وراق عمل شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية بمنظمة الأغذية والزراعة، ديسمبر/كانون الأول 2008. وتركز تغطية السياسات على تلك التي كان يمكن تكييفها حسب بيئة النمذجة والتي كان من المتوقع أن يكون لها أثر على الأسواق يمكن قياسه.

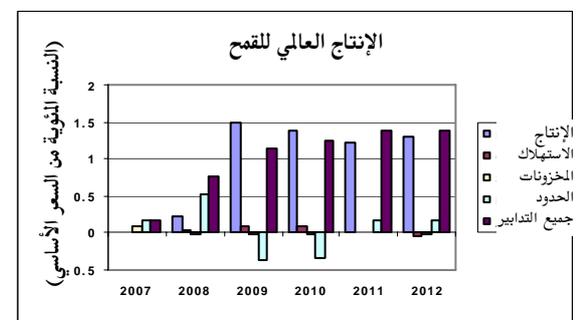
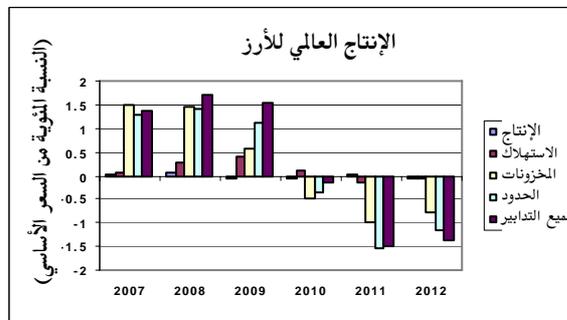
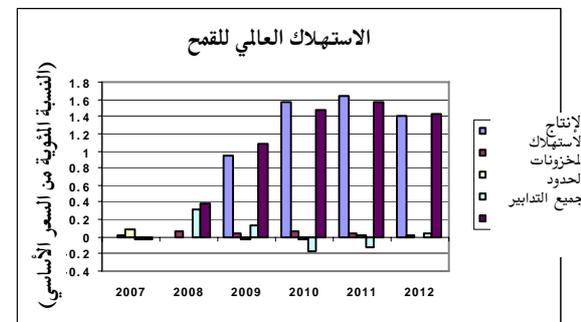
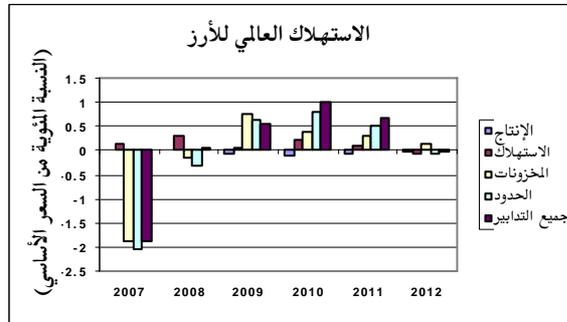
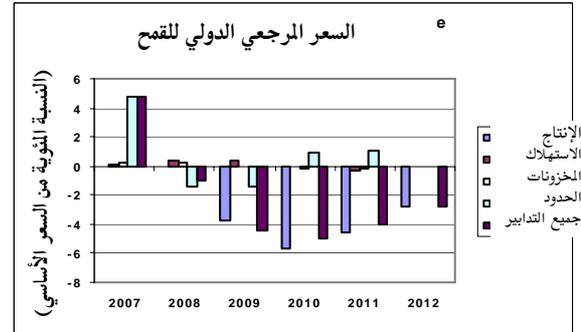
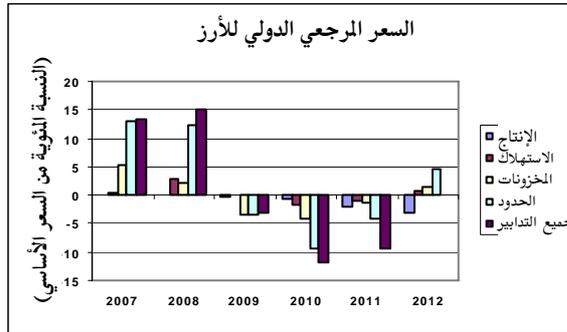
¹¹ نموذج Aglink-Cosimo هو نموذج سنوي. وقد أُدخل أثر السياسات التي كانت متبعة في جزء من سنتين أو أكثر إدخالاً تناسيبياً في سنوات التسويق المختلفة. ولكن، في حالة السياسات التي لم تكن متبعة إلا لفترات زمنية قصيرة فإن هذا الإجراء قد يكون أثره هو إبخاس تقدير حجم التأثيرات القصيرة الأجل لتوزيعها على مدى سنتين.

¹² سيقم تقرير سيصدر لاحقاً الآثار بالنسبة لقطاعات سلعية أخرى، وسيصل التحليل.

أن التدابير المتخذة على الحدود أقل أهمية بكثير مما هي في حالة الأرز وذلك لأن انتشار هذه التدابير كان أقل مما هو في حالة الأرز ولكن أيضاً لأن الأسواق الدولية للقمح أقل "هزالاً" بكثير من الأسواق الدولية للأرز.

31 - وختاماً، يشير التحليل إلى أن التدابير المتخذة على صعيد السياسات في ما يتعلق بالقمح أدت إلى زيادة الإنتاج والاستهلاك وإلى خفض الأسعار المرجعية العالمية، ولكن التدابير المتخذة في ما يتعلق بالأرز أدت إلى زعزعة استقرار الأسواق بدون أن يكون لها أي تأثير كبير في الأجل الأطول على مستويات الاستهلاك. ومن المهم أن نضيف أن خفض التنحية الإلزامية جانباً لأراضٍ محصولية في الاتحاد الأوروبي إلى درجة الصفر لم يُدرج في هذا التحليل. ولو كان قد أُدرج، لكان الأثر الإيجابي المقدّر على إنتاج المحاصيل واستهلاكها أعلى كثيراً، وبخاصة في ما يتعلق بالقمح وغيره من المحاصيل الرئيسية في أوروبا.

الشكل 9 – الأثر المقدّر للتدابير المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك والمخزونات والحدود على أسواق الأرز والقمح



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

تاسعاً – الاستنتاجات

32 – إن التعاقب السريع لأزميتين رئيسيتين – هما أزمة الغذاء الدولية وما تلاها من أزمة مالية وتراجع اقتصادي – قد سدّد أقسى ضربة للأمن الغذائي العالمي منذ عقود. فقد أدت الأزميتان إلى زيادة حادة في عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ونقص التغذية المزمنين في العالم وإلى تراجع الاتجاه الهبوطي السابق في نسبة سكان العالم الذين يفتقرون إلى غذاء كافٍ لكي يعيشوا حياة صحية ونشطة.

33 - وقد كان منشأ الأزمة المالية - والتراجع الاقتصادي الذي نجم عنها - بعيداً عن القطاع الزراعي وبعيداً عن البلدان النامية، حيث يُحس بأكثر تأثيراتها تدميراً على أشد قطاعات السكان فقراً. ومع أن الانتعاش من التراجع الاقتصادي العالمي، أياً كانت سرعته، سيتوقف على عوامل تتجاوز مجالي الأغذية والزراعة، فإن أثر التراجع يقتضي اتخاذ تدابير فورية وفعالة لحماية الفقراء وعديمي الأمن الغذائي الذين يُعتبرون أشد ضحايا الأزمة تضرراً.

34 - وعدا عن الانتعاش من الأزمة - الذي يُؤمل أن يكون سريعاً - ما زالت هناك مشاكل كثيرة تتعلق بالغذاء والزراعة العالميين أبرزت في هذا التقرير. وعلى الرغم من هبوط الأسعار من مستويات الذروة التي كانت قد بلغت في عام 2008، وعلى الرغم من التراجع الاقتصادي، فإن الأسعار العالمية للأغذية ما زالت مرتفعة مقارنةً بمستوياتها التاريخية الأخيرة ومن المتوقع أن تبقى مرتفعة. وفي الوقت نفسه، ما زال كامناً عدد من العوامل الأساسية التي قد تتسبب في عودة إلى أسعار للأغذية أعلى حتى. فاستئناف نمو الدخل في البلدان النامية سيُفضي إلى تجدد تزايد الطلب على السلع الزراعية. وقد يؤثر ارتفاع الأسعار الحقيقية للطاقة على الإنتاج الغذائي الزراعي عن طريق تكاليف المدخلات والنقل وكذلك عن طريق زيادة الطلب على السلع الزراعية كمواد أولية لإنتاج الوقود الحيوي. كذلك فإن التكاليف المتعلقة بالاستهلاك وغيرها من الحوافز المتعلقة بإنتاج الوقود الحيوي واستهلاكه في بلدان عديدة ستساهم في حدوث ضغط صعودي على الأسعار الزراعية. ويمكن أن تضاف إلى هذا الشواغل المتعلقة بهبوط نمو الإنتاجية الزراعية، بينما أظهرت تجربة أزمة الغذاء في 2006-2008 أن عدة استجابات على صعيد السياسات ترمي إلى حماية السكان المحليين من أسعار الأغذية المرتفعة ربما تكون قد أدت إلى تفاقم المشاكل على الصعيد الدولي وإلى زعزعة استقرار الأسواق.

35 - وقد عرضت هذه الوثيقة تحليلاً للعواقب المحتملة لارتفاع نمو الدخل وحدث عودة إلى ارتفاع أسعار الطاقة، يؤكد أن هذا أمر سيكون له أثر كبير وقد يدفع الأسعار الزراعية إلى مستويات أعلى. وحلّل التقرير أيضاً ما ترتب على السياسات التي أثبتت للحماية من ارتفاع الأسعار من أثر على الإنتاج الزراعي وعلى الأسواق الزراعية. كذلك، حلّل تقرير حالة الأغذية والزراعة في عام 2008 ما ترتب على تزايد الطلب على الوقود الحيوي من أثر على الأسواق الزراعية وكذلك انعكاسات السيناريوهات المختلفة بالنسبة لنمو الإنتاجية الزراعية.

36 - وفي الوضع الراهن الذي يتسم بوجود محنة شديدة ومخاطر وشكوك مستقبلية، يلزم بذل جهود في اتجاهات عديدة. فمن الضروري التصدي للأثر المباشر للأزمة عن طريق شبكات أمان وبرامج اجتماعية ملائمة من أجل حماية الفقراء وعديمي الأمن الغذائي. وثمة حاجة إلى زيادة الاستثمارات في الزراعة لتحقيق غرض مزدوج هو استحداث حدوث زيادات مستدامة في الإنتاجية لزيادة العرض وزيادة استغلال إمكانات الزراعة لكي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر في أقل البلدان نمواً. وفي هذا الصدد، تمثل أيضاً الأسعار المرتفعة فرصة للمنتجين الزراعيين وتعني ضمناً عائدات أعلى للاستثمارات في القطاع الزراعي، سواء كان قطاعاً عاماً أو خاصاً. وحقيقة أن الجوع كان يتزايد حتى قبل أزمة الغذاء والأزمة الاقتصادية تشير إلى عدم كفاية الحلول الفنية. فديمو الأمن الغذائي يحتاجون لكي ينتشلوا أنفسهم من الجوع، إلى السيطرة على موارد، وإلى الحصول على فرص، وإلى حوكمة محسنة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي استناداً إلى مبادئ الحق في الغذاء. وأخيراً، من الضروري تعزيز النظام التجاري الدولي، حتى لا تؤدي التدابير المنفذة لحماية السكان المحليين إلى زعزعة استقرار الأسواق الدولية وإلى معاينة بلدان أخرى.